

دلالة التعريف والتكثير في شرح المفصل لابن يعيش

التعريف ، التكثير ، ابن يعيش

إعداد

أ. رحمانى زهر الدين

أستاذ مساعد

كلية الآداب واللغات

- جامعة البشير الإبراهيمي-الجزائر

البريد الإلكتروني: bachou2009@yahoo.fr

**Indication of the defining and non-
defining
in the explanation of al-mofasal Ibn
Yaïche**

Rahmani Zahreddine

Assistant Professor

The College of Literature and Languages
University El-Bachir El-Ibrahimi BBA-Algeria

e-mail : bachou2009@yahoo.fr

الملخص:

يعد التنكير والتعريف من صفات اللغة العربية دخلا في مجمل أبواب الدرس النحوي لأن لكل منهما أغراضه ودلالاته ولكل منهما أحكام لا يخرقها الطرف الآخر ، فحاول البحث الوقوف عند الأبواب التي استخدمت فيها النكرة أو المعرفة عند ابن يعيش في كتابه المفصل ، وأيضا من خلال الاستدلال بأُمات كتب النحو العربي قديمها وحديثها إذ قسّمت المادة العلمية على هيئة مباحث فكان المنهج العلمي سبيلاً لدراستها وكانت الغاية من الوقوف على دلالة النكرة أو المعرفة ذلك أن هذا الباب لم يستوفِ حقه من الدراسة ولم يُفرد له بحث خاص به على حسب علم الباحث ختم البحث بخاتمه ضمّت أهم ما توصل اليه البحث من نتائج .

Abstract

The research discusses the defining and non-definiing of the attributes of the Arabic language entered in the overall doors grammar lesson because each of its purposes and its implications and their respective provisions do not penetrates the other party.This Search try to stand at the doors that have been used by the indefinite article or knowledge when Ibn Yaîche in his mofasal, and also by inference mothers wrote Arabic grammar old and new; as it divided the scientific

article in the form of Investigation. The scientific method was a way to study it , and that's the The purpose to stand on (Indication indefinite article or knowledge), this section did not meet there right of the study, and did not single out a search of its own depending on the researcher's knowledge , and the search included by important thing findings of the research results .

التمهيد:

يعد التعريف والتذكير من الظواهر التعبيرية التي اختص بدراستها علم المعاني، وذلك لما يتعلق بهما في الأسلوب الفني من دلالات وأسرار بلاغية مختلفة(1)، وعليهما تبنى الكثير من الأحكام النحوية لذا جعل النحاة لهما باباً خاصاً في كتبهم. (2)

وعرّف التعريف بأنه: كل ما دل على شيء بعينه، أما النكرة: فكل ما دلّ على شيء لا بعينه. (3)

لقد كانت ظاهرة التعريف والتذكير موضع اهتمام من لدن النحاة، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تفسير الأحكام النحوية، فجعلوا للتعريف والتذكير باباً مستقلاً في كتبهم بينوا فيه أقسام المعارف والنكرات ومراتب كل منهما. (4)

إن العناية بالتعريف والتذكير لم تكن مقتصرة على النحاة فقط، فقد كان للبلاغيين نصيب من هذه العناية، وذلك باستيفائهم التصنيفات النحوية بمختلف أشكالها، كتذكير المسند إليه، أو المسند، وتذكير مكملات الجملة، كما تناولوا التعريف بطرائقه المختلفة، وأنواعه المتمثلة بالضمير، والعلم، واسم الإشارة، والأسماء الموصولة، والمعرف (بأل)، والمعرّف بالإضافة، والنكرة المقصودة من المنادى، الأمر الذي أدى إلى صبغ دراستهم لهذا المبحث بصبغة نحوية تكاد تكون صرفة في بعض المواطن. (5)

1-المعرفة والنكرة لغة:

مادة عرف: ذهب ابن فارس إلى أن لمادة عرف أصلين لمعناها لا ثالث لهما، ومنهما تتفرع معان كثيرة ترجع إليهما، وهذان الأصلان هما:

-التتابع المتصل

-السكون والطمأنينة

ويتضح هذا أكثر من قوله في مادة عرف: "العين والراء والفاء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض. والآخر: على السكون والطمأنينة. فالأول العرف: عرف الفرس، وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه، ويقال: جاءت القطا عرفا عرفا، أي بعضها خلف بعض، ومن الباب العرفة وجمعها عرف، وهي أرض منقادة مرتفعة بين سهلتين تنبت، كأنها عرف فرس... تقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة. وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكون إليه، لأن من أنكر شيئاً توحش منه ونبا عنه.(6)"

مادة نكر: جاء في لسان العرب: "النُّكْرُ والنَّكْرَاءُ الدَّهَاءُ والفِطْنَةُ ورجل نَكِرٌ ونَكُرٌ ونُكْرٌ ومُنْكَرٌ من قوم مَنَاكِرٍ دَاهٍ فَطِنٌ حكاه سيبويه قال ابن جني قلت لأبي علي في هذا ونحوه أفتقول إنَّ هذا لأنه قد جاء عنهم مُفْعِلٌ ومِفْعَالٌ في معنى واحد كثيراً نحو مُذْكَرٍ ومِذْكَارٍ ومُؤْنِثٍ ومِئْنَاثٍ ومُحْمِقٍ ومِخْمَاقٍ وغير ذلك... قال أبو منصور ويقال فلان ذو نُكْرَاءٍ إذا كان داهياً عاقلاً وجماعة المُنْكَرِ من الرجال مُنْكَرُونَ ومن غير ذلك يجمع أيضاً بالمناكير والإنكار الجُحُودُ والمُنَاكَرَةُ المُحَارَبَةُ وناكَرَهُ أي قَاتَلَهُ لأن كل واحد من المتحاربين يُنَاكِرُ الآخر أي يُدَاهِيهِ ويُخَادِعُهُ يقال فلان يُنَاكِرُ فلاناً وبينهما مُنَاكَرَةٌ أي مُعَادَاةٌ وَقِتَالٌ.(7)"

2-التعريف والتنكير في الاصطلاح:

المعرفة: عرفت المعرفة بأنها" الفرع، ما : أي اسم وضع بوضع جزئي أو كلي ليستعمل في شيء معين (8)" وعرفت بأنها" : ما وضع ليبدل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والاعلام، والمبهمات، وما عرّف باللام، والمضاف الى احدهما (9)" وعليه فالنكرة ليس فيها تخصيص لأنها لا تخص واحداً من جنس معين كفرس، ودار اما المعرفة فيصحبها التخصيص لأنها تخص واحداً من جنسها. فالنكرة أصل المعرفة لأنّ التعريف طارئ على التنكير (10) ولأنها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف

المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (11) ويمكن ان يميّز بينهما بشيئين دخول الالف واللام نحو الرجل، والفرس ودخول رُبَّ نحو " : ربّ رجل وفرسٍ".

النكرة :حُدّت النكرة بأنها" أصل للمعرفة، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس .(12)"وعرّفت بأنها" :ما وضع لشيء لا بعينه كرجل، وفرس (13)"

-3التعريف والتكثير عند ابن يعيش:

عند دراسة التكثير والتعريف لدى ابن يعيش، تظهر عدة أفكار يمكن استخلاصها في أثناء تحليله وشرحه، وهي :التعريف والتكثير والإبهام، حيث يرتبط كل منها بالآخر، أما ارتباطا تناقضيا في الدلالة كالتعريف والتكثير وإما ارتباطا تزامنيا في الدلالة، كالتعريف والإبهام، وأما ارتباطا نسبيا في المدلول كالتكثير والإبهام.

وفي كثير من الإيجاز أذكر ما أورده ابن يعيش في هذا الجانب " :المعرفة في الأصل مصدر :عرفت معرفة وعرفانا وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة :الشيء المعروف، كالمراد بنسج اليمن، وكقوله تعالى) :هذا خلق الله (14)(أي :مخلوقه.(15)"

هذا من حيث المنظور اللغوي حيث المعرفة مصدر واقع موقع الاسم، وهو بمعنى اسم المفعول، فالمعرفة هي الشيء المعروف.

أما من حيث الجانب الاصطلاحي فإن المراد " بالمعرفة ما خصّ واحدا من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم.(16)"

ويذكر أن النكرة بمعنى المنكور، فهي اسم بمعنى اسم مفعول، و"كل اسم يتناول مسميين فصاعدا على سبيل البديل فهو نكرة وذلك نحو :رجل وفرس، ألا ترى أن رجلا يصلح لكل ذكر من بني آدم، وفرس يصلح لكل ذي أربع صهال.(17)"

ويذكر من علاماتها اللفظية" أن تحسن فيها) رب (و) اللام (نحو :رب رجل، والرجل.(18)"

ويفرق ابن يعيش الفرق بين النكرة والمعرفة في صورة دلالية حيث يذكر " :قد يذكر المتكلم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا، كقول القائل لمن يخاطبه :في داري رجل، ولي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلم أيضا نحو قولك :أنا في طلب غلام اشتريه، ودار أكثريةا، ولا يكون قصده إلا شيئا بعينه.(19)"

وهذا هو الاسم النكرة، ويكون نكرة بالنسبة إلى المخاطب" ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولك :رجل، فيكون هذا الاسم

لكل واحد من الجنس، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه فتقول: الرجل فيكون مقصورا على واحد بعينه.(20)"

ولذلك فإن ابن يعيش يذكر في هذا الموضع أن النكرة تكون اسبق من المعرفة، حيث إن النكرة اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، وضعه الواضع للفصل بين الأجناس، فلا نجد معرفة إلا وأصلها النكرة، إلا اسم الله تعالى.(21)

-4دلالة مراتب النكرات:

ليست النكرات في مرتبة واحدة من التنكير، لكن ابن يعيش يذكر أن لها مراتب في درجة تنكيرها، حيث إن "بعض النكرات أنكر من بعض، فما كان أكثر عموماً كان أوغل في التنكير، فعلى هذا) شيء (أنكر من) جسم)، لأن كل جسم شيء، وليس كل شيء جسمًا، و)جسم (أنكر من) حيوان)، لأن كل حيوان جسم، وليس كل جسم حيوانًا، و)حيوان (أنكر من) إنسان)، و)إنسان (أنكر من رجل وامرأة.(22)"...

وابن يعيش في تحليله لفكرة مراتب النكرات يعتمد التحليل الدلالي، حيث إن مدلول كلمة) شيء (يقع على كل شيء في الوجود، وهذا نابع من دلالة اللفظ ذاته، أما كلمة)جسم (فإنها تطلق على مدلولات أقل حصراً مما تقع عليه كلمة) شيء)، ولذلك كانت أقل نكرة منها، وكذلك كلمة) حيوان (أقل نكرة من جسم، و)إنسان (أقل نكرة من حيوان، و)رجل (أقل نكرة ومن إنسان، وكل ذلك نابع من مدلول اللفظ ودلالته.

-5الفرق بين التنكير والإبهام:

يذكر ابن يعيش الإبهام بأنه وقوع الاسم على كمل شيء، ويقصد بذلك أي اسم من أي جنس، سواء أكان حيواناً أم جماداً، أم غيرهما، فهو لا يختص بمسمى دون مسمى.(23)

فاسم الإشارة) هذا)، وهو اسم مبهم، يمكن أن يشار به إلى الرجل، وفرس، وحائط، ونور، وجهل...إلخ، فهو لا يختص بجنس معين.

فالإبهام عدم تحديد لمدلول اللفظ، مع جواز تنقله وشيوعه في أفراد متماتلين، وحاجته إلى تحديد، وتفسير، وبيان بإحدى الدلالات التي تزيل الإبهام.

أما التنكير فانه تحديد لمدلول أغلظ، مع شيوع يحتاج إلى تعيين بالتعريف.(24)

-6أضرب المعرفة:

يذكر ابن يعيش أضرب المعرفة بالترتيب الذي ذكره، الزمخشري، وهو ترتيب من دون معيار درجة التعريف. وأضرب المعرفة التي ذكرها هي: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم مثل: أسماء الإشارة، والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، ثم المضاف إلى أحد هذه المعارف.

والقسم الآتي من البحث يذكر كيفية عرض ابن يعيش هذه الأنواع من المعرفة.

أ- العلم:

سار ابن يعيش سير الزمخشري في وصف العلم بصفة الخاص، فالعلم المقصود في أنواع المعارف هو العلم الخاص، وذكر ابن يعيش أن هذا "تحرز من الأسماء العامة، نحو: رجل، وفرس، ونحوهما من أسماء الأجناس. (25)"

ويعلل لذلك بأن الأسماء كلها أعلام على مسمياتها، ولكن منها ما هو مسماه عام، وهو اسم الجنس.

أما العلم فهو "الاسم الخاص الذي لا أخص منه، ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة، لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم. (26)"

ولا جدال في أن ابن يعيش في شرحه للعلم قد انتحى الجانب الدلالي انتحاء كاملاً، حيث تناوله للألفاظ الدالة على ذلك، من الاسم والمسمى، والتخليص من الجنس، والتفرقة بين المسميات، لم يوضع لمعنى في الاسم، إذن العلم الخاص إنما هو موضوع بإزاء مسمى معين، ولا يشترك مع غيره في هذا الاسم عند اعتبار الوضع أو الإطلاق، وما عدا ذلك من الاشتراك فهو عارض.

ويستخدم ابن يعيش الجانب الدلالي في توضيح حقيقة العلاقة بين العلم الخاص ومسماه؛ فهي علاقة بين اسم ومسمى من دون نظر إلى علاقة دلالية بينهما نابغة من المدلول اللغوي للاسم العلم يذكر: "قال أصحابنا: إن الأعلام لا تفيد معنى، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً، نحو: زيد، فانه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل. (27)"

ويذكر ابن يعيش أن العلم معرفة "لأنه موضوع بإزاء واحد بعينه، ولا يشركه فيه غيره. (28)"

ب- الضمير:

من أنواع الأسماء المعرفة "المضمر، وهو ضرب من الكناية، فكل مضمر كناية، وليس كل كناية مضمر. (29)"

وهذا تعريف للضمير، حيث انه كناية عن شيء ما، فالضمير ليس معرفة في ذاته، وإما هو معرفة بتكنيته عن غيره، ولذلك فإن ابن يعيش يذكر في سبب كون الضمير معرفة قوله: "وإنما صارت المضمرات معارف، لأنك لا تضمّر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود، فلا تقول ضربته، ولا مررت به، حتى يعرفه ويدري من هو. (30)"

فتعريف الضمير يأتي من مذكوره السابق، أي: أنه ذكر ثان لاسم سابق عليه، أصبح معهودا بالذكر بين المتكلم والمتحدث، ولذلك كان الضمير أعرف المعارف، ذلك لأنه أصبح بكونه كناية أكثر معرفة لدى المخاطب، ولذلك فقد كنى به عن المذكور سابقا، دون تكرار للفظه، مما يدل على انه قد أصبح معهودا تمام العهد.

ويذكر ابن يعيش مراتب لتعريف أنواع الضمير، حيث إن المضمرات "وإن كانت أعرف المعارف -إلا أنها تتفاوت -أيضا- في التعريف، فبعضها أعرف من بعض فأعرفها وأخصها ضمير) المتكلم (نحو: أنا، والتاء في فعلت، والياء في غلامي وضربني، لأنه لا يشارك المتكلم أحد فيدخل معه فيكون ثم لبس، ثم) المخاطب (وإنما قلنا: إن المخاطب منحط في التعريف عن المتكلم، لأنه قد يكون بحضرته اثنان أو أكثر فلا يعلم أيهم يخاطب، ثم) الغائب (وإنما انحط ضمير الغائب عنهما لأنه قد يكون كناية عن معرفة وعن نكرة، حتى قال بعض النحويين: إن كناية النكرة نكرة، ولذلك أجازوا) رب رجل وأخيه (فهذا ترتيبها في التعريف.(31)

وقد اعتمد ابن يعيش التحليل الدلالي في كون الضمير أعرف المعارف -كما ذكرنا - كما أنه اعتمد التحليل نفسه في ترتيبها من حيث درجة تعريفها فضمير المتكلم أعرفها، لأنه لا لبس في تحديد ما يرجع إليه ويعود إليه، لأنه المتكلم نفسه، أو المتكلمون أنفسهم، ثم يأتي بعده المخاطب في درجة التعريف، لأن من يخاطب قد يكون في حضرته أكثر منه فلا يعلم إلى أي منهم يوجه الخطاب، وهو ضمير المخاطب، ولذلك كان أقل درجة في التعريف.

أما الغائب فانه الأقل في درجة التعريف، لأن العائد عليه قد يكون معرفة، وقد يكون نكرة، ولذلك فإن بعض النحويين قد قال: "إن كناية النكرة نكرة، ولذلك أجازوا: رب رجل وأخيه.(32)"

ج-المعرفة المبهمة:

يشير البحث في هذا القسم من الدراسة إلى الإبهام الكامن في بعض المعارف، وهو الإبهام في أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، حيث إن الإبهام فيها ينبع من "وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختص مسمى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أن المراد به التكرير.(33)"

ومنه ينبه ابن يعيش إلى أنه هناك فرقا بين المقصود بالإبهام في هذه الأسماء والمقصود بأنها معارف غير نكرة، فالإبهام فيها يكون من عدم اختصاصها بمسمى دون آخر حيث يمكن أن تنتقل من جماد إلى جماد آخر، إلى حيوان فحيوان آخر...وهكذا.

أما النكرة فخلاف ذلك - بناء على ما ذكر سابقا -حيث أنها تتناول مسميين فصاعداً من جنس واحد، نحو) رجل (يصلح لكل ذكر من بني آدم لا غير، أما) فرس (فإنه يصلح لكل ذي أربع صهال لا غير.(34)...

وقد عرض ذلك، لأن المعرفة تقارن بالنكرة، أما قرنهما بالإيهام فإنه -كما ذكر - مرتبط بوقوعها على كل مسمى، وليست المسميات من جنس واحد.

ويبين ابن يعيش في كل اسم الإشارة والاسم الموصول، حيث إن معنى التعريف في اسم الإشارة" أن يختص واحدا ليعرفه المخاطب بحاسة البصر(35)"، أما الأسماء الموصولة فكلها" معارف بصلاتها، فبيانها ما بعدها، إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس، والموصولات تبين بالجمال بعدها.(36)"

فكل من أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة معرفة، حيث أن كل منها يدل على شيء بعينه، أي: يخص واحدا من الجنس لا يخص غيره، لكن كل منها يحتاج إلى ما يبينه، حيث يبين اسم الإشارة باسم الجنس بعده، ويبين الاسم الموصول بالجملة التي يجب أن تذكر بعده، أما اسم الإشارة، فلا يلزم ذكر الجنس بعده، لأنه يبين بالعين وبالقلب، لأن معنى الإشارة" لإيحاء إلى حاضر بجارحة، أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصا يعرفه بحاسة البصر وسائر المعارف هو أن تختص شخصا يعرفه المخاطب بقلبه(37)"، وهذا هو المقصود من تعريف الإشارة بالعين وبالقلب. ومن المعارف المبهمة التي تنشرت عند ابن يعيش، ما ذكر في فكرة الإيهام من الضمير الواقع بعد) رب(، وهو حرف خاص بالنكرات، والضمير الواقع فاعلا لفعلي المدح والذم، وفي التعجب، وضمير الشأن. فكم من اسم الإشارة، والاسم الموصول، والضمير في مواقعه السابقة معرفة مبهمة.

د-التعريف بالأداة:

يذكر ابن يعيش أن دخول الإلف واللام على الاسم النكرة يجعله معرفة معهودا، فيكون من أنواع المعارف، حيث يقول: "وأما الداخل عليه الإلف واللام فنحو: الرجل واللام إذا أردت واحدا بعينه معهوداً بينك وبين المخاطب، كقول القائل: لقيت رجلاً، فيقول المخاطب: وما فعل الرجل؟ أي المعهود بيني وبينك في الذكر، أو تكون معه في حديث رجل ثم يأتي ذلك الرجل، فتقول: وافي الرجل، أي الذي كنا في حديثه وذكره وافي.(38)"

فدخول أداة التعريف على الاسم الذي تجعله معرفة له، وهذا ناتج من أثر الذكر في الحديث بين المتكلم والمخاطب، كما وضح ابن يعيش أو من أثر العهد الذي أصبح بينهما بذكر النكرة أولاً فتصبح معرفة، ولذلك فإنه لا بد في تعريف العهد من ثلاثة: المذكور والمتكلم والمخاطب.(39) فالمتكلم والمخاطب طرفا للحديث، والمذكور موضوع الحديث الذي كان نكرة بذكره الأول.

فالمراد بالتعريف إذن " القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم، فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، وذلك نحو قولك: الغلام والجارية، إذا أردت غلاما بعينه وجارية بعينها.(40)"

ويتطرق ابن بعيش في هذا الموضوع، إلى أن أداة التعريف قد لا يراد بها تعريف عهدي أو ذهني وإنما قد يشمل بها الاسم كل جنسه الذي يقع تحته، فيذكر: "وتكون اللام لتعريف الجنس كقولك: الدينار خير من الدرهم، والرجل خير من المرأة، ولا تعني بقولك): الدينار والرجل (شخصا مخصوصا تفصله، وإنما تريد الجنس أجمع، ويكشف عن ذلك قوله تعالى: «إن الإنسان لفي خسر *إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات" (41)«فإنسان عام يراد به جميع آدميين.(42)"

وقد ذكروا لأداة التعريف، جهات دلالية أخرى غير ما ذكر في هذا الموضوع من: تعريف العهد الذكري وتعريف الجنس.(43)

7-ترتيب المعارف من حيث درجة التعريف:

إن ابن يعيش عند ذكره لأراء النحاة وترتيب المعارف من حيث درجة التعريف، قام بتحليل ذلك تحليلا قائما على منظورين: المنظور الدلالي والمنظور التركيبي، والأخير القائم – هو الآخر -على الأول، أي: يتضمنه ولذلك يمكن القول: إن ابن يعيش اعتمد الجانب الدلالي في مناقشة أراء النحاة في ترتيب المعارف، ويذكر حجتهم من خلال هذا الجانب.

وفي عرضه للترتيب الأول يذكر: "فقال قوم: أعرف المعارف المضمرة، ثم الاسم العلم، ثم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام، واحتجوا بأن المضمرة لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه، ولذلك لا يوصف به، وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة.(44)"

فذكر حجة البدء بالضمير، حيث لا لبس في عدم الاشتراك، وذلك لذكر ما يعود عليه سابقا عليه، وبذلك تعيين الضمير بواحد لا يشركه أحد آخر فيه ولكن العلم يقع فيه الاشتراك، فقد يكون العلم المسمى بـ(زيد) أكثر من مكان واحد، ثم يستخدم الجانب التركيبي الدلالي من خلال ذكر الحجة بأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به، أما العلم فإنه يوصف ولا يوصف به، فالضمير مميز بدون الصفة، أما العلم فإنه يميز بالصفة، وما الصفة إلا لفظ يذكر للتفرقة الدلالية بين الأسماء، ثم يذكر رأي قسم آخر من النجاة- وهم الكوفيون وأبو سعيد السيرافي-، وهم الذين يقدمون العلم على الضمير ثم المبهم فصاحب الأداة، ويذكر حجتهم من خلال الأصل الدلالي الذي وضع له العلم،

حيث إنه وضع لواحد فقط، لا اشتراك معه فيه، وإنما هذه الشركة تكون عارضة فلا أثر لها إنما المضمّر فإنه لا يختص، لأنه يصلح لكل مذكور، وقد يكون المذكور العائد عليه نكرة فيكون نكرة أيضاً، ولذلك فإن) رب (الحرف الخاص بالنكرات يدخل على الضمير (45) وبهذا التحليل يتضح أن ابن يعيش جمع بين الجانب الدلالي والجانب التركيبي القائم على الدلالة، فما تركيب) رب (مع النكرة إلا دلالة محضة .

ثم يذكر رأياً آخر، نسبه إلى ابن السراج، حيث يجعل المبهّم أعرف المعارف، ويذكر حجته بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: العين والقلب، وغيره من المعارف يتعرف بالقلب لا غيره. لكن ابن يعيش يضعف هذا الرأي من حيث الاشتراك الدلالي بين المتكلم والمخاطب وذلك أن" التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم.(46)"

وعندما يرجع ابن يعيش أحد هذه الآراء يرسم لنفسه قاعدة دلالية يسيّر عليها، وقد ابتدأ بها شرحه وذكره لهذه الآراء وهي تتبني على الاسم المعرفة، كلما كان أخص كان أعرف (47) وهو بهذه القاعدة يحلّل أنواع المعارف على أساس ما يكمن فيها من دلالات.

فالمضمّر – كما ذكر - لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه، لا يوصف ولا يوصف به، ويرد على من يحتجون على ذلك بأن الضمير قد يعود على نكرة، فيكون نكرة، فيرد على ذلك بقوله: " لا نسلم بأن يكون نكرة، لانا نعلم قطعاً من عني بالضمير، وأما دخول) رب (عليه في) ربه (فهو شاذ، مع أنه يفسر بما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدمة.(48)"

وأما العلم فإنه يوصف، ولا يوصف به، واسم الإشارة يوصف، ويوصف به، "والصفة لا تكون أخص من الموصوف، وجواز الوصف بالاسم ووصفه مؤذن بوهن تعريفه وضعفه، إلا ترى أنك إذا قلت: زيد الطويل، فالطويل أعلم من زيد وحده، لأن الطويل كثير، وزيد أخص من الطويل.(49)"

لذا كان المضمّر أعرف من العلم، لأن الأول لا يوصف ولا يوصف به، والثاني يوصف ولا يوصف به، وكان العلم أعرف من المبهّم لأن الثاني يوصف ويوصف به. أما المعرفة بالأداة فهو أبهم المعارف وأقربها من النكرات، "ولذلك قد نعتت بالنكرة كقولك: إني لأمر بالرجل غيرك فينفعني، وبالرجل مثلك فيعطيني، لأنك لا تقصد رجلاً بعينه ومن ذلك قوله تعالى)):(أهدنا الصراط المستقيم*صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين (50))، جعل) غيرا (نعتاً للذين وهي في مذهب الألف واللام التي لم يقصد بها شيء بعينه، ويدل على ذلك أن من المعرفة بالإلف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الإلف واللام وما لا لام فيه، نحو: شربت ماء

والماء ، وأكلت خبزاً والخبز، ولذلك امتنع أن ينعت ما فيه الألف واللام بالمبهم.(51)"

وجعل المضاف إلى معرفة في مرتبة ما أضيف إليه من درجة التعريف مساوياً له في درجة تعريفه، بما في ذلك المضاف إلى المضمّر حيث يكون في مرتبة المضمّر تعريفاً، مدلاً على ذلك بكل ما اتخذه من دلائل سابقة لكل نوع من أنواع المعرفة.

الخاتمة:

جماع القول على دلالة النكرة والمعرفة في الجملة العربية عند ابن يعيش، أنه لا يمكن القول إنّ البحث قد أحاط بكل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بدراسة النكرة والمعرفة لأنها مسألة أكبر من ذلك بكثير ولا تستوعبها هذه الصفحات، فقد بين لنا ابن يعيش أن النكرة أصل المعرفة، لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة. كما أن النكرة إما أن تدل على الوحدة والجنس أو على الوحدة دون الجنس. وناقش في المفصل قضية جواز مجيء صاحب الحال نكرة فالتعبير لا يكون صفة لازمة لصاحب الحال. كما يحدث اختلاف الدلالة بين الإضافة إلى نكرة أو إلى معرفة في باب التفضيل. كما بين ابن يعيش أن لكل من النكرة والمعرفة علامة فارقة للتمييز بين فعلية صيغة التعجب واسمية صيغة التفضيل. كما أنه جَوَّز مجيء عطف البيان من النكرة خلاف ما ذهب إليه البصريون. وفي الختام نسأل الله التوفيق لما فيه خدمة هذه اللغة الكريمة .

هوامش البحث:

- (1) علم المعاني تأصيل وتقييم : حسن طبل . 145
- (2) ينظر : دلالة التعريف والتذكير في سياق النظم القرآني ، شعلان عبد علي سلطان. 54
- (3) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : ابن الزمكاني 133 ، الطراز : العلوي 11 / 2 ، أساليب بلاغية : أحمد مطلوب 143 ، علم المعاني تأصيل وتقييم . 145
- (4) ينظر : شرح المفصل. 87 / 5
- (5) ينظر : دلائل الإعجاز 136 ، مفتاح العلوم 413 ، 416 ، الإيضاح في علوم البلاغة 46 ، 47
- (6) 89 ، 98 ، علم المعاني تأصيل وتقييم . 145
- (7) ابن فارس : مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، دت، مادر عرف، ج 4، ص. 281
- (8) ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، مادة نكر ج5، ص. 232
- (9) شرح الحدود النحوية. 65/
- (10) التعريفات. 179/
- (11) ينظر : أسرار العربية. 175/
- (12) ينظر : شرح التصريح. 1/93 :
- (13) شرح الحدود النحوية. 64 /
- (14) التعريفات. 198 /
- (15) من الآية 11 من سورة لقمان.

- (15) شرح المفصل – ج – 5 ص. 85
- (16) شرح المفصل – ج – 5 ص. 85
- (17) شرح المفصل – ج – 5 ص. 88
- (18) شرح المفصل – ج – 5 ص. 88
- (19) شرح المفصل، ج5، ص. 85
- (20) شرح المفصل، ج5، ص. 85
- (21) شرح المفصل، ج5، ص. 85
- (22) شرح المفصل، ج5، ص. 85
- (23) شرح المفصل، ج5، ص. 86
- (24) ينظر: النحو الوافي، ج1، ص207، ص 208/الإبهام والمبهومات، ص67
- (25) شرح المفصل، ج5، ص. 82
- (26) شرح المفصل، ج1، ص. 67
- (27) شرح المفصل، ج1، ص. 67
- (28) شرح المفصل، ج1، ص. 72
- (29) شرح المفصل، ج5، ص. 86
- (30) شرح المفصل، ج5، ص. 86
- (31) المصدر نفسه، ج5، ص. 88
- (32) شرح المفصل، ج5، ص. 88
- (33) شرح المفصل، ج5، ص. 82
- (34) شرح المفصل، ج5، ص. 88
- (35) شرح المفصل، ج5، ص. 86
- (36) شرح المفصل، ج5، ص. 86
- (37) شرح المفصل، ج3، ص126 وينظر: شرح المفصل، ج5، ص. 86
- (38) المصدر نفسه، ج5، ص. 86
- (39) شرح المفصل، ج5، ص. 86
- (40) شرح المفصل، ج9، ص. 17
- (41) سورة العصر الآية / 2 من البية 3 من سورة العصر.
- (42) شرح مفصل، ج5، ص. 86
- (43) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني – احمد بن عبد النور المالقي – تحقيق : أحمد محمد الخراط – دمشق 1975 – م – ص 158 وما بعدها / الكنى الدني في حروف المعاني – الحسن بن قاسم المرادي – تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – حلب 1973 – م – ص 192 وما بعدها / مغني اللبيب عن كتب الاعاريب – ج – 1 ص 60
- (44) شرح مفصل، ج5، ص. 87
- (45) شرح المفصل، ج5، ص. 87
- (46) شرح المفصل، ج5، ص. 87
- (47) شرح المفصل، ج5، ص. 87
- (48) شرح المفصل، ج5، ص. 87
- (49) شرح المفصل، ج5، ص. 87
- (50) سورة الفاتحة الآية / 6 ومن الآية 7 من سورة الفاتحة.
- (51) شرح المفصل، ج5، ص. 87

مصادر البحث

القرآن الكريم

- 1- ابن الأثير نصر الله المثل السائر، مطبعة نهضة مصر ط1، 1380 1960هـ - م .
- 2- ابن سيده علي بن اسماعيل المخصص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت عن الطبعة الاميرية سنة 1321 هـ .
- 3- ابن الورّاق ابو الحسن محمد علل النحو تحقيق محمود محمد محمود نصار دار الكتب العلمية، بيروت، 1422 هـ - 2002 م .
- 4- ابن يعيش موفق الدين شرح المفصل قدّم له د . اميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 1422 هـ - 2001 م .
- 5- الأزهري خالد بن عبد الله شرح التصريح على التوضيح تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م .
- 6- الأنباري عبد الرحمن بن محمد اسرار العربية دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418 هـ - 1997 م .
- 7- الأندلسي أبو حيان ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق د . رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخناجي القاهرة، 1418 هـ - 1998 م .

- 8- الأنصاري ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (د.ت.).
- 9- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح طبعها حمد حمدي البكري سنة 1929 م .
- 10- الجرجاني عبد القاهر دلائل الأعجاز تحقيق د. عبد الحميد هنداوي/ ط 1/ دار الكتب العلمية/ بيروت 1424 هـ/ 2001 م .
- 11- الجرجاني علي بن محمد كتاب التعريفات، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1424 هـ 2003 م .
- 12- الجوهري اسماعيل بن حماد (صاح) تاج اللغة وصحاح العربية (دار الكتاب العربي، مصر، د.ت. .
- 13- الخصري محمد حاشيته على شرح ابن عقيل شرح تركي فرحان المصطفى ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419 هـ . 1998 –
- 14- الرضي محمد بن الحسن شرح الكافية تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ط1، عالم الكتب، القاهرة 1421 هـ 2000 م .
- 15- السامرائي فاضل صالح معاني النحو دار الفكر، الأردن، ط2، 1423 هـ (2003 م .
- 16- سيبويه عمرو بن عثمان الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1425 هـ 2004 م .
- 17- السيوطي جلال الدين الاشباه والنظائر ط 2 حيدر أباد الدكن سنة 1359 هـ ز ط 3 بتحقيق عبد العال سالم مكرم ، 1423 هـ 2003 م .
- 18- السيوطي جلال الدين معترك الأقران في إعجاز القرآن تحقيق محمد علي البجاوي دار الثقافة العربية للطباعة (د.ت.).
- 19- السيوطي جلال الدين همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418 هـ 1998 م .
- 20- الصبّان محمد حاشيته على شرح الاشموني دار احياء الكتب العربية (د.ت. .
- 21- الفاكهي عبد الله بن أحمد شرح الحدود النحوية دراسة وتحقيق د. زكي فهمي الالوسي وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، دار الحكمة، د.ت. .
- 22- مصطفى ابراهيم إحياء النحو – القاهرة – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1959 م.

